

Distr.: General  
27 May 2015  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من المنظمة العالمية للأسرة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي\*

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يعمم وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220615 040615 15-08588X (A)



## البيان

منذ عام ٢٠٠٠ قررت المنظمة العالمية للأسرة، بالشراكة مع أعضائها من الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيين، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، وبدعم ومن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، مناصرة السياسات المتعلقة بالأسرة في سياق التنمية، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٢، ركزت مؤتمرات القمة العالمية للأسرة التي كنا نعقدتها سنويا برامجها العلمية على الأهداف الإنمائية للألفية. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، ناقش مؤتمر القمة إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، والمواضيع المقترح إدراجها في خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي أهداف التنمية المستدامة المقترحة بالتالي.

وفي عام ٢٠٠٤، استضافت حكومة جمهورية الصين الشعبية، من خلال اللجنة الوطنية لتنظيم الأسرة، أول مؤتمر قمة عالمي للأسرة في هذا العقد، أما مؤتمرات القمة التي تلت ذلك فقد استضافتها حكومات البرازيل والأردن وبولندا ومصر وتركيا وفرنسا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة. إن عقد مؤتمرات قمة سنوية تركز على هدف واحد من الأهداف الإنمائية للألفية هو التزام قوي عُقد في مؤتمر القمة الأول في الصين. وصدرت نتائج مؤتمرات القمة في شكل إعلانات قدمت بأكملها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في بيانات مكتوبة.

وفي عام ٢٠١٤، أنجزت المنظمة العالمية للأسرة وأعضاؤها وشركاؤها بنجاح مؤتمر القمة العالمي للأسرة + ١٠ في الصين، حيث عقد، في مدينة تشوهاي الجميلة.

إن مؤتمر القمة العالمي للأسرة + ١٠، الذي ضم وزراء، وممثلين للحكومات على المستويين الوطني والمحلي، ومنظمات غير حكومية، وأوساطا أكاديمية، وبرلمانيين، وممثلين للقطاع الخاص، ووسائل للإعلام، وممثلين للأسر، ووكالات الأمم المتحدة، ووصل عدد المشاركين فيه إلى ٢٦٨ من ٨٢ بلدا تمثل جميع قارات العالم، اختتم بنجاح جدول أعماله ”الأسر في الميزان: خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة - تحديد مسار جديد للعالم الذي تصبو إليه الأسر“، ووافق بالإجماع على إعلان تشوهاي الذي تضمّن ما يلي:

(أ) التسليم بأن الأهداف الإنمائية للألفية ساعدت في حفز الجهود الإنمائية، وحسّنت حياة العديد من الأسر، وأنقذت حياة المهديين بالفقر المدقع والمرض والجوع، وقصّصت معدلات وفاة الطفل والأم، وحسّنت صحة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسائر الأمراض غير المعدية، وقللت من عدد الأطفال المتسربين من المدارس،

وحسنت المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة، وزادت من الحصول على مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي، ووعت بالقضايا البيئية، وحسنت الشراكات العالمية من أجل التنمية.

(ب) على الرغم من هذه الإنجازات، جرى التسليم بأنه لا تزال هناك تحديات عديدة، وأن التقدم في التنمية البشرية ما زال غير متكافئ ويستبعد الكثيرين، ولذلك فإن هناك حاجة ماسة إلى العثور على مسارات جديدة للتنمية تأتي بتغييرات تحويلية مفضية إلى تنمية مستدامة عالمية شاملة للجميع يكون محورها الإنسان.

(ج) يتضح من المناقشات والعملية التشارورية للأمم المتحدة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة التسليم بأن خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا بد من أن تستفيد من نجاح الأهداف الإنمائية للألفية، والأبعاد الأساسية الأربعة للتنمية، وهي التنمية الاجتماعية الشاملة، والتنمية الاقتصادية الشاملة، والاستدامة البيئية، والسلام والأمن، والمبادئ الأساسية الثلاثة، وهي حقوق الإنسان، والمساواة، والاستدامة.

(د) ألقى إعلان تشوهاي الضوء أيضا على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي أفضى إلى أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ المقترحة، وكذلك استعراض الأمم المتحدة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي له آثار عديدة على الأسر.

(هـ) يسلم إعلان تشوهاي بأن الأسرة - وهي اللبنة الأساسية للمجتمع - عامل قوي في تحقيق التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية، بما في ذلك السلام والأمن، وأما تتحمل المسؤولية الأساسية عن رعاية الأطفال ونمائهم وحمائتهم، وكذلك عن غرس قيم المواطنة والانتماء في المجتمع، واحتفل إعلان تشوهاي أيضا بنتائج الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤، الذي أتاح الفرصة لتوجيه مزيد من الانتباه إلى أهداف السنة المحتفل بها من أجل زيادة التعاون على جميع المستويات في قضايا الأسرة، واتخاذ إجراءات متسقة لدعم السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة، كجزء من نهج للتنمية متكامل وشامل.

وفي سياق خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف المقترحة للتنمية المستدامة، أوصى إعلان تشوهاي بالنظر في القضايا التالية المتصلة بالأسرة، باعتبارها المواضيع الرئيسية التي تُدمج وتُتخذ إجراءات بشأنها على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي:

(أ) الحد من فقر الأسر بتوفير الدخل والأمن الاجتماعي الأساسي والمساعدة الاجتماعية - ضمان الحد الأدنى من الدخل ومستوى معيشة مقبول لجميع الأسر والأسر المعيشية، من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومنظمي المشاريع على النطاق الصغير والمتوسط، وذلك لكفالة تكافؤ الفرص في العمالة المنتجة والعمل اللائق، ومن خلال تشكيلة من أنظمة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك حماية سبل كسب الرزق، والمعاشات التقاعدية للجميع، وخطط التأمين الاجتماعي والتأمين البالغ الصغر، ومن خلال سياسات عامة سليمة مراعية للفقراء، واستراتيجيات لدعم الدخل تراعي الفوارق بين الجنسين، من قبيل التحويلات النقدية المشروطة، وشبكات المساعدة الاجتماعية.

(ب) تعزيز قدرات الأسر من خلال زيادة الحصول على فرص التعليم والتدريب - التأكد من أن جميع أفراد الأسرة متعلمون من خلال تشجيع ودعم السلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في تهيئة حصول الفتيات والفتيات، على قدم المساواة، على خدمات تنمية الطفولة المبكرة الميسرة والجيدة، وبرامج الوالدية، وخدمات ما قبل المدرسة، والتعليم الابتدائي والثانوي والعالي والمهني، والمهارات الحياتية، والتعلم مدى الحياة الذي يشمل السلام والمواطنة، والمساواة بين الجنسين، وإشراك الأسر في العملية التعليمية لأطفالها.

(ج) تعزيز صحة الأسرة بزيادة التغطية الصحية للأسرة والحصول على خدمات الرعاية الصحية العامة الجيدة - ضمان تأسيس أنظمة رعاية صحية عامة متاحة للجميع تتضمن خدمات رعاية صحية متكاملة علاجية ووقائية جيدة النوعية من المستوى الأول والثاني والثالث، تشمل خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، لجميع أفراد الأسرة، ودعم تحسين تنظيم وإدارة أنظمة وخدمات الرعاية الصحية، بتزويدها بما يكفي من المياكل الأساسية، والمعدات، والسلع الأساسية، ونظم المعلومات، وأنظمة الإحالة، والسرية، والأبحاث، فضلاً عن الأخصائيين الصحيين المؤهلين.

(د) دعم التماسك الأسري والتضامن بين الأجيال بتعزيز استراتيجيات التكامل الاجتماعي، والعمل بصفة خاصة على استهداف الأسر والمجتمعات المحلية الضعيفة - ضمان اعتراف أنشطة دعم الأسر والمجتمعات المحلية بترابط الأجيال، وتعزيز التفاعل بين الأجيال والروابط السليمة داخل الأسرة والمجتمع. إن إسداء المشورة للأسرة وخدمات الوساطة واستراتيجيات التكامل الاجتماعي تسهم في إيجاد علاقات إيجابية، وتدعم جودة الروابط بين أفراد الأسر والمجتمعات.

(هـ) تمكين الأسرة بدعم وظائفها في تقديم الرعاية - ضمان توفير دعم مباشر لمقدمي الرعاية في الأسرة في شكل تدابير اقتصادية وغير اقتصادية، كالإعفاء الشخصي من ضريبة الدخل، وتقديم إعانات في مقابل رعاية الأطفال وكبار السن والمعوقين، واستحداث آليات وسياسات محددة السياق لتيسير التوازن بين العمل والأعباء الأسرية. ضمان حصول الجميع على إجازة والدية مدفوعة للأمهات والآباء، بما في ذلك الوالدان المتبنين، ووضع ترتيبات لساعات عمل مرنة تساعد الأسرة على أداء وظائفها في تقديم الرعاية.

(و) معالجة العنف والاعتداء في الأسر والأسر المعيشية - تعزيز قدرة الأسرة والمجتمع على التعرف على جميع أشكال العنف والاستغلال والاعتداء والنبذ ومنع هذه الأشكال، وبخاصة ضد الأطفال والفتيات والنساء، بما يكفل تقديم الخدمات التي يمكن أن تقلل من آثار العنف وتساعد على التأهيل التام لمن يتعرضون له.

(ز) الحد من أثر المنازعات والحروب والكوارث الطبيعية على الأسرة - ضمان أن تكون الأسر أقدر على مجابهة المخاطر الناشئة من خلال تقديم المعونة الطارئة التي تلونها المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمستمرة، وتعزيز تعاون وتكامل الخدمات العامة والمجتمعية.

(ح) تخطيط وبناء مدن ومستوطنات بشرية ملائمة للأسرة تتضمن أنماطا للإنتاج والاستهلاك المستدامين - ضمان التحضر الشامل للجميع والمستدام الذي يتسم بالمرونة والأمان وسهولة الوصول إليه، والذي يتيح لجميع الأسر الإسكان المناسب والمعقول التكلفة، والخدمات العامة الجيدة، وشبكة للنقل العام، والطاقة الكافية، والمياه، والتربة، والهواء، وإدارة النفايات، والمساحات العامة الخضراء، وحلقات الاتصال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الداعمة والإيجابية مع المناطق الريفية، والإدارة والاستخدام الفعالين للموارد الطبيعية، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والحد من تولد النفايات وتدهور البيئة عن طريق المنع وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام. مساندة الأسر في اتباع ممارسات وأنماط حياتية للتنمية المستدامة متسقة مع الطبيعة.

(ط) تمكين المنظمات العامة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون الأسرة من إدراج منظور للأسرة في التنمية المستدامة الوطنية والمحلية - تعزيز الشراكات بين المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني لتحسين القدرات الوطنية والمحلية على وضع سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية تهتم بالأسرة، وتصميم البرامج، وتقديم الخدمات، وتطبيق الممارسات الجيدة التي تدعم هيكلها المؤسسية، وتوفير ما يناسب من بناء القدرات والتمويل.

إن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، والقوة الدافعة إلى تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة المقترحة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن المنظمة العالمية للأسرة بأعضائها وشركائها، بإدارتها لعملية التحول من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، ملتزمة بقوة بالعمل الفعال على مساعدة الأسر في فهم وممارسة الأهداف المقترحة في حياتها اليومية، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

---